

اندماج «داو كيميكال» و«دوبونت» بـ 130 مليار دولار

(رويترز): اتفق عملاقا صناعة الكيماويات الأمريكيات «داو بونت» و«داو كيميكال» على الاندماج في اتفاق لمبادلة الأسهم سيفرز شركة قيمتها نحو 130 مليار دولار مع وجود خطط للانفصال في النهاية إلى 3 شركات. ويسمح الاتفاق الذي من المرجح أن يخضع لتدقيق قانوني مكثف للشركة الجديدة التي سيصبح اسمها «داو دو بونت» بإعادة توزيع الأصول على أساس الأداء. وسيخلق الانفصال المخطط له شركات تركز على الزراعة والمواد والمنتجات المتخصصة. وسيحصل مساهمو «داو كيميكال» على سهم في «داو دو بونت» مقابل كل سهم لهم في «داو كيميكال». بينما سيحصل مساهمو «دو بونت» على 1,282 سهم في «داو دو بونت» عن كل سهم لهم في «دو بونت».

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

ستظل تحقق أرباحا.. 14% متوسط العائد التشغيلي على حقوق المساهمين

«فيتتس»:

نظرة سلبية مستقبلية

للبنوك الخليجية في 2016

مراكز السيولة في البنوك كافية.. لكنها معرضة لضغوط بسبب تناقص الودائع الحكومية

تراجع النمو الاقتصادي لمعظم دول الخليج باستثناء الكويت

أكبر المخاطر الانكشاف على أسماء فردية.. رغم عدم تسجيل قروض متعثرة جديدة

16% من تصنيفاتها للبنوك الخليجية حملت نظرة مستقبلية سلبية معظمها بنوك سعودية

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ان ضعف اسعار النفط أحدث آثارا سلبية على النمو الاقتصادي لدول الخليج وانعكس تلقائيا على سيولة البنوك وأرباحها، الأمر الذي أدى إلى منح النظرة المستقبلية لهذه البنوك لعام 2016 تصنيفا سلبيا. وأشارت إلى أن النفط يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر بنحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، متوقعة أن يبلغ معدل سعر النفط العام المقبل 55 دولارا للبرميل.

من ناحية أخرى، توقعت «فيتش» تراجع النمو الاقتصادي لمعظم دول الخليج في 2016، باستثناء الكويت التي سينمو اقتصادها بواقع 3,5% بفضل الإنفاق العام القوي. أما في السعودية، فتوقعت أن تشهد تراجعها اقتصاديا ملحوظا، ما يؤدي إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1,9% في العام المقبل مقارنة مع 4% في 2015.

وفي قطر سيبقى النمو 3,7% في 2016 مقارنة مع 4,3% في 2015، وفي عمان سيبقى 2,7% مقارنة في 2016 مع 3,4% في 2015. فيما توقعت وكالة أن

يشهد النمو الاقتصادي في البحرين وأبوظبي تراجعا معتدلا. وفي غضون ذلك، قالت الوكالة إن 16% من تصنيفاتها للبنوك الخليجية حملت نظرة مستقبلية سلبية، معظمها مصارف سعودية. وأضافت أن تصنيفات البنوك الخليجية مدفوعة بالدعم السيادي، حيث ترى فيتش أن هذه البلدان حتى الآن لديها قدرة قوية وميل لدعم أنظمتها المصرفية.

أما بالنسبة للسعودية، فنوهت الوكالة إلى أن النظرة المستقبلية لتصنيفها السيادي سلبية، وأن اعتماد الدولة على النفط أكبر بكثير مقارنة

بنظيراتها من الدول الخليجية الأخرى. هذا وتشكل أصول القطاع المصرفي السعودي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي الأدنى، وبحسب الوكالة، حيث يتمتع القطاع حتى الآن بقدرة استقلالية عالية، لكن سحب الحكومة احتياطات من أصولها الأجنبية لتمويل العجز، قد يؤدي إلى تعريض قدرة الدولة على دعم البنوك إلى ضغوط.

وعلاوة على ذلك، قالت الوكالة إن مراكز السيولة في البنوك كافية، لكنها معرضة لضغوط بسبب تناقص الودائع الحكومية التي تتوازي مع

ضعف أسعار النفط. كما رجحت أن تتعرض مؤشرات الأداء إلى ضغوط في أنحاء المنطقة، متأثرة بتراجع الطلب على الائتمان، وارتفاع تكلفة التمويل. لكن البنوك تحقق أرباحا وستظل، إذ بلغ متوسط العائد التشغيلي على حقوق المساهمين 14% في النصف الأول من عام 2015، بفضل اتساع هوامش الربحية التي تراوحت من 2% إلى 3,5%.

أما نمو القروض في المنطقة فلا يزال قويا، إذ بلغ المعدل في المتوسط 13% في النصف الأول من 2015، باستثناء الكويت، حيث سجل النمو الائتماني

ارتفاعا ملحوظا ما بين 5 إلى 7% في السنوات الأخيرة، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات جودة الأصول التي حافظت على مستوياتها بصورة جيدة لدى معظم البنوك الخليجية. وختمت فيتش بتوقعاتها بأن تظل مستويات الرسالة قوية في البنوك الخليجية، لكنها أشارت إلى أن أبرز ما يهدد قدرتها على امتصاص الخسائر، هو خطر الانكشاف على اسم فردي بسبب التركز في الائتمان، ومع ذلك، أكدت أنها لم تلحظ أي من البنوك الخليجية المصنفة لديها سجلت قروضا متعثرة كبيرة من جديد.

وكالة الطاقة: أسواق النفط ستظل تعاني من تخمة المعروض حتى نهاية 2016

برنت ينزل عن 39 دولارا للمرة الأولى منذ ديسمبر 2008

روسيا: النفط سيبقى بين 40 و60 دولارا

خلال السنوات الـ 7 المقبلة



لندن - رويترز: تراجعت العقود الآجلة لإخام برنت عن 39 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ ديسمبر 2008 أمس بعد أن حذرت وكالة الطاقة الدولية من تفاقم تخمة المعروض العالمي في العام الجديد، وواصلت عقود الإخام الأمريكي خسائرها لتنزل إلى 36,12 دولارا في أدنى مستوى لها منذ فبراير 2009.

وقالت الوكالة إن أسواق النفط العالمية ستظل متخمة بالمعروض حتى نهاية 2016 على الأقل في ظل تباطؤ نمو الطلب وزيادة إنتاج أوبك، فيما قالت وكالة الطاقة الدولية أمس إن أسواق النفط العالمية ستظل تعاني من تخمة على الأقل في ظل تباطؤ نمو الطلب وزيادة إنتاج أوبك مما سيضع أسعار النفط تحت ضغط إضافي.

وقالت الوكالة التي تقدم المشورة إلى الدول المتقدمة بشأن سياسات الطاقة إن تخمة المعروض النفطي العالمي ستتفاقم في غضون الأشهر القادمة بسبب الإمدادات الإضافية من إيران - عند رفع العقوبات الغربية المفروضة عليها - التي ستدفع بمزيد من النفط في المخزون. لكنها أضافت أن وتيرة

التخزين ستتباطأ في العام المقبل وأنه من المستبعد أن تنفذ طاقة التخزين العالمية. وقالت الوكالة في تقريرها الشهري: «أسواق النفط العالمية ستظل متخمة بالمعروض حتى أواخر 2016 على الأقل.. لكن إيقاع زيادة المخزون العالمي سيتراجع إلى النصف تقريبا في العام المقبل.» من جانبه قال نائب وزير

المالية الروسي ماكسيم أورشكين أمس إن الوزارة تتوقع بقاء النفط في نطاق 40 و60 دولارا للبرميل على مدى الأعوام السبعة المقبلة. وتهاوت الأسعار العالمية للنفط - وهو السلعة الرئيسية التي تصدرها روسيا - على مدى عام ونصف العام، مما زاد الضغوط على مبيعاتها المتضخمة بالفعل من جراء العقوبات

الدولية المتعلقة بدورها في الأزمة الأوكرانية. وأبلغ أورشكين مؤتمرا صحافيا «وفقا لتقديرنا من الصعب توقع أي نمو حقيقي لسعر النفط فوق 50 دولارا. صناعة النفط تمر بتغيرات هيكلية وما قد يحدث هو أن الاقتصاد العالمي لن يحتاج لذلك القدر الكبير من النفط.» وأضاف: «لسدّ تنوع نطاقا بين 40 و60 دولارا للبرميل للأعوام السبعة المقبلة. وتلك هي الأسعار التي يجب أن نضع سياستنا الاقتصادية على أساسها.»

وتتوقع ميزانية روسيا لعام 2016 عجزا قدره 3% من الناتج المحلي الإجمالي مع افتراض أن يتراوح سعر النفط بين 40 و50 دولارا للبرميل. وبلغ سعر خام برنت القياسي العالمي 39,67 دولارا للبرميل.

النفط الكويتي عند 32,14 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي سنتا في تداولات أمس الأول الخميس ليبلغ 32,14 دولارا مقابل 32,15 دولارا للبرميل في تداولات يوم الأربعاء الماضي وفقا لسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي أسواق النفط العالمية ظلت الأسعار عند مستويات منخفضة لم تشهدها منذ عام 2009 أثناء تعاملات أمس مع استمرار زيادة إنتاج الخام في الشرق الأوسط ووجود تخمة في الإمدادات العالمية. وكانت مصادر

المستشار الكويتي

www.kuwaiticonsultant.com
د.عبدالله فهد العبد الجادر
مستشار تنظيم وإدارة



تنوع مصادر الدخل بالكويت.. ممكن أم لا؟

الحديث عن تنوع مصادر الدخل تكرر كثيرا في دول الخليج العربي منذ أن بدأت أسعار النفط بالانخفاض، حيث تعتمد جميعها على النفط كمصدر وحيد للدخل، وهو ما أدى إلى انخفاض إيرادات الحكومات ونتاج عنه عجز في الميزانيات، وبحسب تقارير صندوق النقد الدولي فإن الكويت ليس لديها عجز حقيقي وبإمكانها تغطية العجز إن وجد.

ولكن العجز الموجود هو عجز إدارة، وعجز عن السرعة في التنفيذ الإجراءات الإصلاحية، فالإدارة لديها دراسات واستشارات وتوصيات ومقترحات من جهات متخصصة اقتصاديا محليا ودوليا ولكن لا يعتد بها، كما أن الكويت هي أقل الدول في تكلفة إنتاج برميل النفط، والذي يصل إلى 5 دولارات للبرميل الواحد، بالإضافة إلى ما تمتلكه من وفورات مليارية سابقة، وأيضا لديها صناديق استثمارية

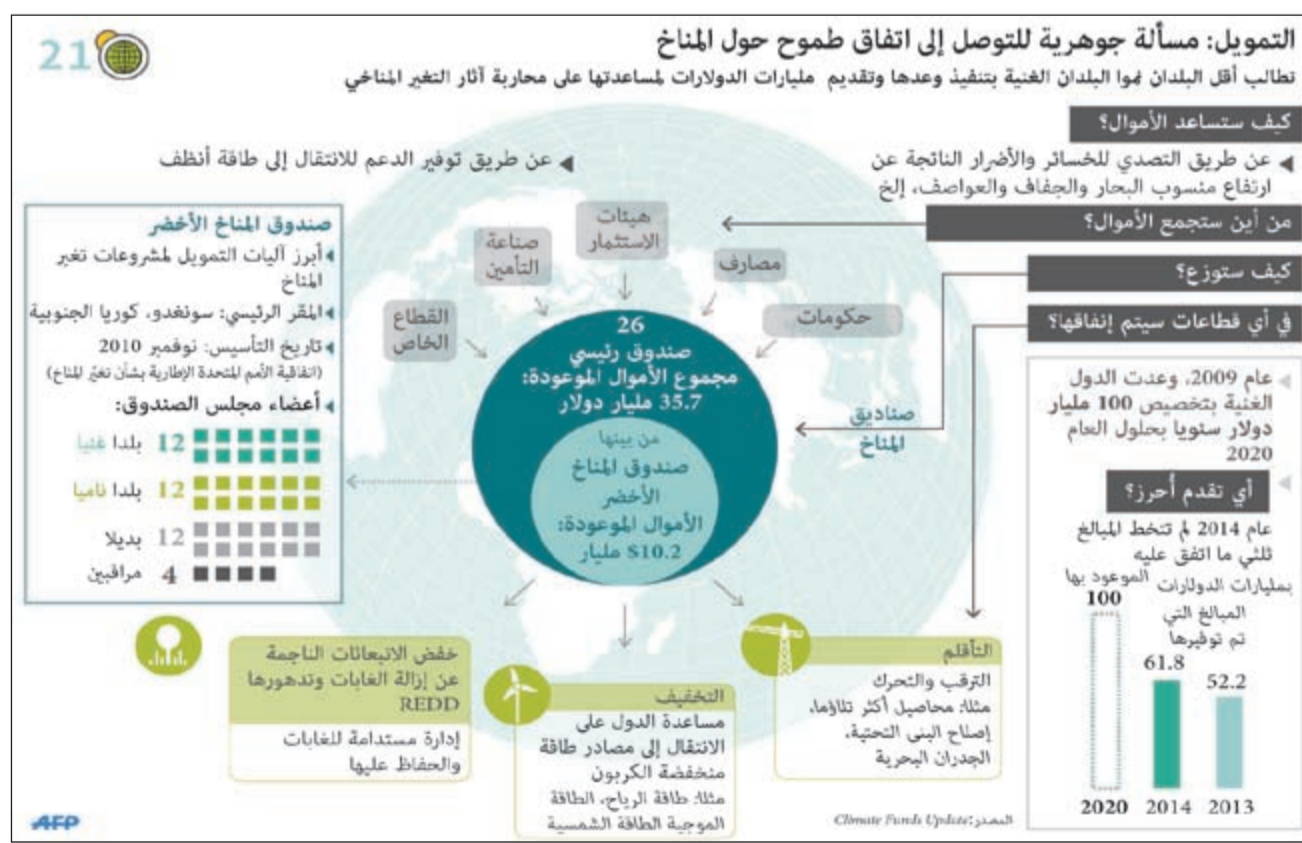
وتنوع مصادر الدخل يعني ان الدولة لديها القدرة للاعتماد على مصادر أخرى لإيراداتها وتستطيع تغطية عجز ميزانياتها في حالة انخفاض أسعار النفط، لكن هل هذا ممكن في دول الخليج العربي وخصوصا الكويت؟ وإذا كان من الممكن تحقيق ذلك، فما مصادر الدخل البديلة التي لديها؟

وهناك بعض الدول الخليجية التي تمتلك مصادر متنوعة للدخل، فعلى سبيل المثال، السعودية لديها صناعة وزراعة ومواسم العمرة والحج، والامارات لديها الاستثمار الأجنبي والسياحة، وسلطنة عمان لديها الصناعة والزراعة والسياحة.

أما الكويت فماذا لديها؟ ويكمن هنا القول بأن الكويت لديها القدرة على أن يكون لديها صناعة وسياحة، واستثمار أجنبي مباشر، وإصلاح اقتصادي، لكن تحتاج إلى قرار سريع وجد يجب أن يطبق، وعليها أن توقف الهدر الحكومي والفساد المالي وتنفيذ ملاحظات وتوصيات ديوان المحاسبة.

وأيضا عليها تشجيع القطاع الخاص بتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين ومنحهم الاستقرار والأمان الوظيفي، وذلك عن طريق اشراك القطاع الخاص في مشاريعها وتنفيذ الخصخصة التي تصب في مصلحة الطرفين وإعادة النظر في سياسة التوظيف الحكومي المتضخم والذي أدى إلى تضخم ميزانية الدولة.

ولكن من المهم أن نعرف جميعا ان تنوع مصادر الدخل لا يحل بزيادة اسعار البنزين للسيارات والكيروسين والديزل، ولا بتحصيل المواطنين زيادة أسعار استهلاك الكهرباء والماء، ورسوم المعاملات الحكومية، فجميعها إجراءات تسبب زيادة اعباء معيشتهم، وخصوصا محدودي الدخل منهم.



التمويل يؤجل حسم اتفاق قمة المناخ

فرنسا - أ.ف.ب: تأجلت صياغة النسخة النهائية من الاتفاق العالمي لمكافحة التغير المناخي في اليوم، وذلك عقب مفاوضات طويلة. وتعتبر مسألة التمويل هي النقطة الأساسية للتوصل إلى اتفاق لمواجهة التغيرات المناخية، حيث تطالب الدول الأقل نموا من الدول الغنية بتنفيذ وعدها بتقديم المساعدات اللازمة لهم لمواجهة آثار التغيرات المناخية.